البديل التنموي للجزائر .. الحاجة إلى رؤية صناعية جديدة

The development alternative to Algeria ... the need for a new industrial vision

الهادي لرباع [1] ، ناصر بوعزيز [2]

[1] جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)، larbaahadi@hotmail.fr

[2] جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، (الجزائر)،nacerbouaziz20@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/18 تاريخ القبول: 2019/10/22 تاريخ النشر: 2019/12/19

الملخص:

تهدف هذه الدراسة ، إلى محاولة إبراز واقع الصناعة التحويلية ومساهمتها في بناء الإستراتيجية التنموية وأهميتها في الاقتصاد الوطني، من خلال قياس تطور الإنتاج وصادرات الصناعة التحويلية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، وكذا في خلق القيمة المضافة داخل الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مقارنة معدلات النمو المحققة للصناعة التحويلية مع معدلات النمو ومقارنة ، الدول المغاربية إجمالا فيما يخص هذا البديل التنموي ، وذلك بغرض الوقوف على حجم واتجاه تأثيرها في الاقتصاد الوطني تأثيرها . حيث خلصت الدراسة قي الأخير إلى ضعف وتواضع أداء الصناعة التحويلية الجزائرية مقارنة بدول المقارنة بالرغم من الموارد والثروات التي يتضمنها الاقتصاد الوطني .وصولا إلى أن بناء الإستراتيجية يتطلب تظافر الجهود محليا واقليميا

الكلمات المفتاحية : القطاع الصناعي، الصناعة التحويلية ، الصناعة الاستخراجية ، البديل التنموي.

Abstract:

This study aims to highlight the reality of the manufacturing industry and its contribution to the development of the development strategy and its importance in the national economy, by measuring the evolution of production and exports of the manufacturing sector and its contribution to GDP, by creating value in the national economy, by comparing the growth rates obtained by the manufacturing sector with growth rates, and by comparing the Maghreb countries in general with respect to this alternative development, in order to identify the extent and direction of its impact on the national economy.

The study concluded that the performance of the Algerian manufacturing industry is small and modest compared to the comparator countries, despite the resources and wealth contained in the national economy. Building the strategy requires concerted efforts at local and regional level.

Key words: Industrial sector, manufacturing industry**, extractive industry, developmental alternative.**

المؤلف المرسل: الهادي لرباع ، **الإيميل:** larbaahadi@hotmail.fr

1. مقدمة:

يطرح هذا الموضوع في خضم التحولات و التغيرات التي عرفها و يعرفها الاقتصاد العالمي، كان أبرزها التدهور في اسعار البترول الذي أثر بشكل سلبي على الجهود التنموية القطرية المنفردة في مخطط إقليمي جيو– سياسي – وأظهرت الدراسات أن إخفاق الجهود التنموية ، راجع بالدرجة الاولى إلى الإختلالات الهيكلية في بنية الإقتصادات ، و تشابهها من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية و الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، و بذلك إستمرارها كاقتصاديات أطراف في منظومة الاقتصاد العالمي . ولأن القطاع الصناعي هو في الواقع الأكثر عرضة لهذه التطورات فان ما يحدث من تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية يزيد من هشاشة الصناعة المحلية في الدول النامية، ويعرضها لمنافسة غير متكافئة كما يضعها في مواجهة منافسة حادة مع الشركات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع وصنع التكنولوجيا في العالم، وهذه المنافسة لا تمس شركات الدول النامية المصدرة فقط بل تمس الشركات والصناعات التي تستهدف السوق المحلية أيضا.

يمكن طرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن اعتبار الصناعة التحويلية بديل تنموي للجزائر خارج قطاع المحروقات ؟

يمكن طرح الفرضيات التالية :

_ تعبر الصناعة التحويلية البديل التنموي الأكثر فاعلية بالنسبة للجزائر خاصة في المرحلة الراهنة .

_التعميق التكنولوجي للصناعة التحويلية هو السبيل الأنجع لتقليل التبعية للصناعة الاستخراجية والاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

فالهدف الرئيسي هنا هو محاولة أولية لوضع أسس و اجب إتباعها من أجل ابتكار نموذج خاص بالجزائر، وينبع و يتماشى مع ظروفها الخاصة سواء اقتصاديا أو إجتماعيا ، و التأكيد على أهمية مدخل الإنتاج الصناعي التحويلي وسبل ترقية تنافسيته كرهان للتخلص من تبعية المحروقات وتفادي الصدمات الخارجية .

المنهجية المتبعة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي استنادا لتحليل بنية الصناعة ، ومكانة الصناعة التحولية ضمن البعد التنموي للجزائر مقارنة بالاقتصادات المغاربية، ومن ثمة ترسيخ سبل الترقية لهذا النوع من الصناعة .

2. الصناعة ...مدخل تحليلي:

من المؤكد واستنادا إلى تجارب عديدة ، فان اية إستراتيجية تنموية جديدة يجب ان يكون محورها وعنوانها الاساس متمثلا في بناء إستراتيجية تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع البنية الراهنة للاقتصاد والصناعة وتنويع صادرتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته لتصدير البترول، ذلك لأن تصدير البترول و الموارد الطبيعية عموما لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية و تجديدها و الاستعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج وكذلك مستوى المهارات الفنية و تطور الموارد البشرية. ومن هذا المنظور يجب التفكير عند صياغة الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

- من المفيد هنا الإشارة إلى أن اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي تبرره عدة أسباب من بينها: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ، ص 89) (1)

1- تعتبر الصناعة الميدان الوحيد لإنتاج القيم المادية و الاجتماعية الحقيقة بشكل مباشر، فالصناعة عملية خلق و تحويل و تطوير في آن واحد معا.

2- تجسد الصناعة حالة من التشابكات و الترابطات بين العديد من قطاعات الاقتصاد، و تلعب دور المحفز لتنميتها بما تحتاجه من مدخلات و بما تفرزه من مخرجات.

3- تلعب دور المختبرات الوطنية الكبيرة لتطوير نظم ابتكار وطنية، فالصناعة قادرة على إنتاج التطوير و تعميقه و قادرة على المساهمة بإنتاجه في قطاعات أخرى بما تفرزه هي من ذلك التطوير.

4- تعمل الصناعة بشكل عام على تطوير المسارات التكنولوجية القائمة في الصناعات التقليدية، و يمكن لها أن تقوم باستحداث و تطوير مسارات تكنولوجية غير موجودة في هذه الصناعات سابقا .

5- أصبحت الصناعة و خاصة المعرفية منها، تحدد بشكل حاسم موقع أي اقتصاد في منظومة الاقتصاد – العالم، و تحدد بناءا عليه مقدار تبعيته أو استقلاليته عن هذه المنظومة، و بالتالي فان كل تطور صناعي نوعي يقود إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين الأطراف و المراكز .

6- تشكل الصناعة إحدى أهم أدوات التحكم الاقتصادي العالمي من وجهة النظر الإنتاجية، و هنا يلعب الاندماج الصناعي بين اقتصاديات الأطراف، دورا حاسما في تقليص إمكانات التحكم الخارجي بالصناعة الإقليمية / المحلية للحدود الدنيا .

لذا فان أي إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية وتخليصها من بنيتها المتخلفة يجب ان ترتكز على تنمية و تطوير هذه الصناعة بما يتيح للبلاد للانتقال من مرحلة تصدير المواد الأولية والخامات إلى مرحلة انتاج المنتجات بتكنولوجية ذات قيمة مضافة أكبر بغية مواجهة المنافسة الدولية وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع النفط الخام .

3. واقع القطاع الصناعي في الجزائر :

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية متينة تؤهلها للتطور ، وتعتمد البلاد اساساً على صناعة الغاز الطبيعى والنفط ، التى تشكل حوالى 57% من الإيرادات الحكومية و 30% من الناتج المحلى الإجمالى ، وأكثر من 95% من الصادرات ، ويذكر أن الإنتاج الصناعي العمومي يساهم بأكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج الجزائرى وإلى جانب صناعة النفط والغاز ، بها صناعة الحديد والصلب والصناعات الخفيفة والبتروكيماويات والصناعات الغذائية ، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة 9% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل 38% للصناعات الإستخراجية .حيث نما النشاط2.3% 2017مقابل 1.5%2016هذه الزيادة ناتجة أساسا عن ارتفاع النمو في قطاع الطاقة الذي ارتفع مؤشر إنتاجه ب7.1% في 2017مقابل 2.4% في 2016 والذي قدرت حصته في إجمالي القيمة المضافة للصناعة العمومية خارج المحروقات بما يقارب 38%.

إن الجزائر بوصفها جزءا من أطراف الاقتصاد الدولي لم تستطيع حتى اليوم بواسطة قدراتها الصناعية الراهنة ، التحول إلى صناعة مخرجات نهائية للسوق الدولية بدلا

من بقائها صناعة مدخلات له ، و هي بهذا المعنى مازالت تلبي الاحتياجات التنموية للمراكز الرأسمالية الخارجية أكثر من تلبية احتياجاتها التنموية الداخلية . وذلك ناجم بدرجة أساسية عن تفاعل متغيرين رئيسيان هما : " تخلف نظم الإنتاج المحلية و تطور نظام السيطرة العالمي "

– يرجع السبب في ذلك أن الصناعات المحلية لا تزال تعتمد بشدة على إقتصادات الموارد الطبيعية ، و تبتعد على اقتصاديات التصنيع الحديث ، حيث تتكون بنية الصناعة اليوم من قطاعين صناعيين أساسيين :(اياد حماد، 2008-2009،ص5)(2)

* **القطاع الأول** : هو قطاع الصناعة الإستخراجية ، و الذي يتكون من صناعة النفط و الغاز ، و صناعة الخامات المعدنية (حديد ، نحاس ، زنك) ، و صناعة الخامات غير المعدنية (الفوسفات ، البوتاس) .

* **القطاع الثاني** : هو الصناعة التحويلية ، الذي يتكون من صناعة البتر وكيماويات ، صناعة الأسمدة ، صناعة الخشب و الأثاث ، صناعة الإسمنت ومواد البناء ، صناعة الحديد و الصلب ، صناعة الألمنيوم صناعة الأدوية ، صناعة المنسوجات و الملابس ، الصناعة الغذائية ، الصناعة الكيميائية .

– من جانب الصناعات الإستخراجية لا يزال النفط و الغاز يسيطران على بنية تلك الصناعة بشكل مطلق.و يشكلان المصدر الأساسي للقيمة المضافة ليس مغاربيا فحسب بل حتى عربيا ، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية في الدول العربية حوالي 961.6 مليار دولار،80بالمئة من اجمالي القيمة المضافة للصناعة عموما تتصف الصناعة العربية بضعف القاعدة الانتاجية وعدم تنوعها.

– و على صعيد الدول المغاربية فرادي ، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

الجدول 1:مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي مغاربيا

(مؤشرات إحصائية 2016)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
نسبة المساهمة %	15	3.3	2.1	25	6.5

المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017: ملحق3/4ص319.

ولتغيير هذا الواقع وبعث الديناميكية في الإنتاج الصناعي، من الضروري ان تسعى الإستراتيجية الصناعية الجديدة الى إعادة هيكلة القطاع الصناعي بحيث يكون مرتكزا على ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في رفع قيمة الخامات من خلال عمليات التحول الصناعي و تلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، وترقية فروع جديدة. كما تسعى إلى إعادة انتشار الصناعات على المستوى الوطني عبر إنشاء " أقطاب نمو " أي مناطق صناعية مندمجة تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية و تنظيم المؤسسات و هياكل البحث(فطيمة حفيظ،2010،ص 96)(3)

وإذا كان الحديث يدور عن " رؤية صناعية " جديدة فلابد من ان يكون في صلب مهمات "الاستراتيجية" ورهاناتها إيلاء الاهتمام المطلوب لترقية القطاع الصناعي التحويلي. فلا مجال لـ " الاندماج في الاقتصاد العالمي " والاستفادة من " المزايا النسبية " بدون تحديد دور للقطاع الصناعي التحويلي. لا بد إذا من إطار استراتيجي لشروط التغيير في التخصص الإنتاجي والسلعي بحيث يتفق هذا التغيير وتتوافق خياراته مع أهداف التنمية الصناعية وبما يساعد بالتالي على تعزيز البنية التكنولوجية والقدرة الوطنية على استثمار التكنولوجيا مع تجديدها وعلى تعزيز البنية الصناعية وتكاملها الرأسي وترابطها مع بقية القطاعات الاقتصادية. إن هذا يؤكد (إن كانت هناك حاجة للتأكيد) الحاجة الملحة إلى رؤيا متكاملة ومتجانسة للتغيير والتطوير الصناعي وتنسيق لهذا التغيير وهذا التطوير في القطاع الصناعي إجمالا وفي كل من فروعه الرئيسية على أساس النظر إلى هذا القطاع بمجمله أي بمكوناته المختلفة: العام والخاص والتعاوني..الخ.

– و بهذا المعنى و بالتركيز على الصناعة التحويلية و إمكاناتها الصناعية بدلا من التركيز على الصناعة الاستخراجية التي تحقق للاقتصادات نوعا من الاندماج الإنتاجي بدلا من الاندماج الريعي في الاقتصاد الدولي، و بالتالي الدخول في أنظمة الإنتاج الدولي بقيم إنتاج حقيقة من خلال عمليات التصنيع مباشرة بدلا من دخولها اليوم في هذه المنظومة على شكل ملحقات طرفية لتلك الأنظمة.

. كانت الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة. وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقلصاً للمسافات الاقتصادية، وبالشكل الذي يفرض على الاقتصاديات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقق معدلات عالية من النمو، فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الإنتاجية والارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالميٍ.

وتشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو،وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية.

– و على صعيد الدول فرادى ، يلاحظ أن مساهمة هذا النوع من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي يختلف من دولة لأخرى كما يبينه الجدول التالي :

الجدول 2:مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي مغاربيا (مؤشرات إحصائية 2016)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريطانيا
نسبة المساهمة %	18.3	29	18	29	14.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017: ملحق3/4ص319.

من ملاحظة الجدول السابق يتضح أن تونس و ليبيا كانت لهما المساهمة الأكبر لهذا النوع من الصناعات على التوالي لعدة اعتبارات كانت أهمها ألاء الحكومات أهمية إستراتيجية لهذا النوع. ،حيث كانت نسبة نصيب الفرد في القطاع الصناعي بالنسبة لتونس حسب إحصائيات 2016 وصلت إلى 682 دولار(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017) (4).

– أما إذا تطرقنا إلى تطور الصناعة التحويلية لفترة زمنية (2012–2016) فيلاحظ أن هذا النوع من الصناعات أيضا عرف تطورات كانت لها آثارها ،ومسبباتها كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول 3:تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية (2012–2016)

(مليار دولار) و (مليون دولار بالنسبة لموريطانيا –ليبيا)

الدول	2012	2013	2014	2015	2016
تونس	6.656	6.678	6.761	6.212	6.309
الجزائر	7.522	7.775	8.325	7.158	8.884
ليبيا	3.012	1.543	945	803	687
المغرب	14.971	16.564	18.050	16.254	16.430
موريطانيا	395	386	431	384	375

المصـدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ملحق 2/4 .

– عموما و خلال الفترة (2012–2016) عرفت الصناعات التحويلية في المنطقة المغاربية تطورا ولد بشكل ضعيف ماعدا ليبيا ، تدهور في مساهمة هذا النوع من الصناعات في القيمة المضافة الإجمالية (و هذا كما ذكرنا) راجع أساسا للأوضاع الأمنية التي مرت بها الدولة .

– كان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية في بعض الدول أثره السلبي على المؤشرات الإجتماعية في تلك الدول و خاصة على مستوى البطالة ، كما أن تراجع أداء هذه الصناعات قد تسبب و لو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول المغاربية .و خاصة ليبيا .

– من واقع هذه الأرقام يلاحظ وجود ارتباط بين صناعة النفط و الغاز كجزء من الصناعة الإستخراجية و بين صناعة المنتجات النفطية كجزء من الصناعة التحويلية ، و بالتالي فان أي خلل صناعي / إنتاجي ، أو سعري ، أو أي صدمة اقتصادية أو سياسية خارجية أو داخلية تصيب قطاع الصناعة الإستخراجية و تحديدا النفط و الغاز ، لابد لها و أن تنعكس بشكل مباشر و قوي على الصناعة التحويلية كون النفط و الغاز هما المدخلات الرئيسية لثلث الصناعة التحويلية.(فيليب سبيل لوبيز،2006 . ص 07).(5)

– إن هذا الجزء أساسي من مأزق الصناعة العربية عامة ، و المغاربية خاصة ، فأسعار النفط و الغاز لا تحددها عوامل اقتصادية داخلية بحتة بسبب الطبيعة الخاصة لهاتين السلعتين ، و إنما تحددها القوى و الظروف و التحالفات الإقتصادية و السياسية الدولية ،و بالتالي فان تبعية جزء من الصناعة التحويلية لظروف و شروط ذلك الاقتصاد أيضا .

- من ناحية ثانية فان بنية الصناعة التحويلية في الاقتصادات المغاربية لا تؤهلها أبدا لمتطلبات المنافسة الدولية حيث تتميز هذه الصناعة بضعف ارتباطاتها الإنتاجية ، و عدم تكاملها أفقيا ورأسيا على المستويين القطري و المغاربي ، و ارتفاع تكاليفها الإنتاجية و التشغيلية ، بسبب إستيراد معظم إحتياجاتها من الآلات و السلع الوسيطية من الخارج ، و غياب بنيتها المؤسساتية ، فهذه الصناعة أيضا لم تستطيع أن تعوض نقاط ضعفها الناتجة عن ارتباطها بالصناعة الإستخراجية بنقاط قوة مرتبطة بالتكنولوجيا ، و التطوير المؤسساتي و غيرها من النقاط الأخرى .(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ،ص81)(6)

4. التطور العالمي للصناعة التحويلية :

يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي أن نسبة مساهمة مجموعة الدول الصناعية في إجمالي ناتج الصناعات التحويلية العالمي ، تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة ، إذا إنخفضت من حوالي 58.8% في عام 2012 إلى حولي 55.4% في عام 2016 . فقد انخفضت نسبة مساهمات دول أمريكا الشمالية من حوالي18.2 % في عام 2012 إلى حوالي 17.4% في عام 2016.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ،ص80).(7)

كما انخفضت نسبة مساهمة كل من دول أوروبا و دول شرق آسيا من حوالي 23.7 % إلى حوالي 22.1% . و من حوالي 14.7% إلى حوالي 13.8 % على التوالي ، خلال تلك الفترة .

و في المقابل ، ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة الدول النامية من حوالي 41.2% في عام 2012 إلى حوالي 44.6 % في عام 2016 ، فقد شهدت تلك النسبة ارتفاعا سنويا لدول آسيا و أهمها الصين من حوالي 29.4% في عام 2012 إلى 33.9.% عام 2016 ، مع ارتفاع طفيف لدول أمريكا اللاتينية و استقرار لدول إفريقيا خلال الفترة ذاتها و الجدول يوضح ذلك .

الجدول 4:التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال (2012-2016) . **النسب المئوية %**

السنة	الدول الصناعية					الدول النامية				
	أمريكا الشمالية	أورو با	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	آسيا	أمريكا اللاتنية	افريقيا	دول أخرى	المجموع
2012	18.2	23.7	14.7	2.2	58.8	29.4	6.9	1.9	3.0	41.2
2013	18.0	23.1	14.5	2.2	57.8	30.5	6.9	1.9	2.9	42.2
2014	17.8	22.6	14.3	2.3	57.0	31.5	6.6	2.0	2.9	43.0
2015	17.7	22.3	14.0	2.3	56.3	32.7	6.2	1.9	2.9	43.7
2016	17.4	22.1	13.8	2.1	55.4	33.9	5.8	1.9	03.	44.6

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ، الفصل الرابع (القطاع الصناعي) ص80.

- انظر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الكتاب السنوي للإحصائيات الصناعية 2017.

– أما صادرات الصناعة التحويلية فقد شكلت على مستوى العالم حوالي 67.1% من إجمالي صادرات العالم في عام 2016 ، و وصلت نسبتها إلى حوالي 79.4% بالنسبة

لمنطقة آسيا و 76.4% بالنسبة لأوروبا و 68.8 % بالنسبة لأمريكا الشمالية بينما لم تبلغ إلا حوالي 22.0% بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و 18.6 % بالنسبة لإفريقيا خلال ذلك العام ، و يلاحظ أن صادرات الصناعة التحويلية قد إرتفعت بشكل ملحوظ في مختلف مناطق العالم في عام 2016 بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عام 2009 نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية ، فقد تراوحت نسبة ذلك الارتفاع بين حوالي 11 % في أوروبا و حوالي 30% في كل من آسيا و الشرق الأوسط .

5. دمج الصناعات التحويلية و تعميقها تكنولوجيا

إن معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية هي أكثر استقرارا وثباتا من معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ، و بالوقت نفسه ، ثبت ايضا أن تأثير هذه الصناعات في معدلات النمو الاقتصادي هو اقل من تأثير الصناعات الاستخراجية ، كما أن ارتباط هذه الصناعة بمجمل الصناعة ، هو ارتباط اضعف من ارتباط الصناعة الاستخراجية فيها ، على الرغم من أن الصناعات التحويلية ، و من حيث المبدأ الاقتصادي هي الأكثر تأثيرا و تغيرا في بنية اي اقتصاد من الصناعات الاستخراجية (اياد حماد ، 2008-2009، ص19)(8)

إن أمام الاقتصاد الجزائري فرصة لإعادة هيكلة و تطوير بنية الصناعات التحويلية وفق نموذج متخصص للتكامل الصناعي ، بحيث تؤثر هذه الصناعات في البنية العامة للاقتصاد ، بمعنى آخر ، أن أمام الاقتصاد الجزائري فرصة لتحويل الميزة الطبيعية / النسبية المتوفرة لديه في العديد من القطاعات ، إلى ميزة تنافسية على المستوى الاقليمي ، و ذلك بالاستفادة من مخرجات (الصناعة المعرفية)(عادل رضوان، 2011-2012، ص133)(9) ، و من الاستفادة من المزايا ، و الخصائص ، و التطورات الانتاجية ، و التكنولوجية .

يستند النموذج المقترح في دمج الصناعات التحويلية في ما بينها و تعميقها تكنولوجيا كسبيل لترقية القدرة التنافسية إلى قاعدتين أساسيتين :

- ✓ الأولى : الاستفادة من المزايا النسبية في هذه الصناعات بشكل مشترك و متكامل محليا واقليميا ، واقامة قطب للتكامل الإقليمي متخصص في قطاع صناعي و فقا لتلك المزايا ، ضمن مجموعة من الأقطاب .

- ✓ الثانية : تعميق هذه الصناعات تكنولوجيا ، ورفع محتواها المعرفي و التكنولوجي بشكل مشترك ايضا ، و الاستفادة من الصناعات المعرفية.

يعتمد هذا الجزء من النموذج المقترح على استخدام و تعميق المزايا النسبية بالنسبة للموارد الطبيعية الموجودة فيها ، من اجل تحويلها إلى مزايا تنافسية على المستوى الإقليمي و الدولي ، و ذلك من خلال اضافة و تعميق الشق التكنولوجي فيها وربطها مع بعضها بشكل أكبر ، و ذلك باستخدام ما يستطاع استخدامه من منتجات صناعة المعلومات و الاتصالات ، و باستخدام مكثف لنتائج البحث العلمي الحديث في هذه القطاعات الصناعية ، أي انه يجب إعادة إنتاج الصناعة التحويلية معرفيا بواسطة نفس مداخل النموذج السابقة ، بحيث تكون عمليات التطوير و التجديد و الابتكار التكنولوجي عمليات داخلية منتجة لـ / في هذا النموذج / الصناعة .(محمود الخالدي ، 1988 ، ص 101). (10)

يضاف إلى ذلك ، فإن أحدى المهمات الأساسية لهذا الجزء ، تكمن في إعادة تخصيص وتوزيع التجارة محليا واقليميا بالنسبة لمنتجات الصناعات التحويلية ، و إعادة تشكيل الأسواق الإقليمية كميا من حيث حجم التبادل التجاري ، و نوعيا من حيث نوعية السلع المتبادلة ، و التقليل من التركيز الجغرافي الضيق للعمليات التجارية بين اقتصادين أو ثلاثة فقط ، و المساهمة في اتجاه نشرها إقليميا على أكبر مساحة جغرافية ممكنة ، و هذا يعني ، مساهمة هذا الجزء في خلق شركاء تجاريين إقليميين بشكل اكثر فعالية و أكثر عمقا .

6. تحليل النتائج:

إن الجزء المتعلق بإدماج التعميق التكنولوجي ، يساهم في التقليل بشكل مباشر من تبعية الاقتصادات النامية و الصناعة عموما للصناعات الاستخراجية الطبيعية من خلال تعميقها للصناعة التحويلية ، و تطويرها ومن خلال تطوير و تغيير مساهمتها في الاقتصاد الدولي .

لم تعد التوجهات الإستراتيجية التقليدية للتصنيع موائمة مع الاشتراطات الجديدة للمنافسة في ظل الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي حاليا، الأمر الذي يتطلب فكر وتوجها

مختلفين عن التوجه القائم حاليا في الجزائر وكذلك التعاون ما بين عدد اكبر من الأطراف المعنية .

ولكن كما معروف فان" **الرؤية الجديدة** " عادة ما تقترن بالسعي لبناء " **إستراتيجية جديدة** " في حين ان الورقة المذكورة تركز جهدها في غالب الاحيان عند بلورة " **سياسات** "، أي عند صياغة تكتيكات.

- الامر الذي يطرح وبقوة اشكالية بناء بديل تنموي استراتيجي تحتاجه بلادنا اليوم، بديل التنمية الصناعية المبنية على العلم والمعرفة القادرة على الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

وتجنبا لأي سوء فهم هنا، لا بد من الاشارة الى ان التركيز على المدخل الصناعي التحويلي لايغلق الباب امام أي توجهات اخرى مكلة له .

7. خاتمة :

الرؤية الجديدة والمطلوبة، من أجل الخروج من المأزق الذي يمر به الاقتصاد الجزائري والمغاربي عموما والإفساح في المجال أمامه لانطلاقة تنموية واعدة هو عدم التردد في اعتماد إستراتيجية واضحة وسريعاً تبنى على الأسس التالية :

- إقامة إحدى الصناعات الأساسية في كل مدينة صناعية ما يخلق الحافز للقطاع الخاص للاستثمار في الصناعات الملحقة. يمكن الاستفادة من تجربتي اليابان والهند في هذا المجال.
- معالجة أوضاع القطاع العام من دون أي تردّد بإخضاع إدارته للمعايير الاقتصادية والبدء بإجراء دراسة تحليل اقتصادي لعمل كل من مؤسساته.
- يجب البحث ودون تأخير عن توفير حصيلة ضريبية وفيرة من المشروعات الخاصة المزدهرة ومن مؤسسات قطاع عام رابحة بالحد الأدنى، لاعطاء دفعة قوية .
- وضع اولويات صناعية لقطاعات رائدة –قائدة– صناعة تحويلية نموذجا ومن ثمة يمكن الحديث عن صناعات منقادة.

8. قائمة المراجع:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017، الفصل الخامس (التطورات في مجال النفط و الطاقة) ، ص 89 .

2- اياد حماد ، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي ، ماجيستير ادارة اعمال – جامعة دمشق 2009/2008.ص 5.

3- تجدر الإشارة أنه في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر استثمارات خارج قطاع المحروقات الذي مازال يحتل الصدارة ، و هذا حصل في الصناعات المعدنية ، الكيمياء ، تحلية المياه ، سياحة ، عقار ، نقل ، حيث في سنة 2006 استثمرت دول الخليج حوالي **1.5 مليار يورو** في الصناعات المعدنية ، غذائية ، عقار ، أما المستثمرون الأوروبيون فقد حضيت الجزائر **بـ26 مشروعا** (بناء ، ميكانيك ، عقار ، خدمات) إضافة إلى قطاع المحروقات ، **أنظر** : فطيمة حفيظ ، " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (تونس ، المغرب و الجزائر) في ظل المتغيرات العالمية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد50 ،2010،ص 96.

4-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017:

5 - فيليب سبيل لوبيز ، ترجمة " صلاح نيوف " جيوبوليتيك البترول " ، المؤسسة الفرنسية للنشر ،"Armand colrin" – باريس – 2006 . ص 07 .

6- عبد الكريم هشام ، " مؤشرات تفعيل التكامل بين الدول المغاربية " ، المرجع السابق ذكره ، لمزيد من التفاصيل انظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2017 ،" الفصل الخامس "التطورات في مجال النفط و الطاقة "، ص 81 .

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ، الفصل الرابع (القطاع الصناعي) ص 80.

8— اياد حماد ، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي، مرجع سابق ذكره ، ص19.

9- تعتبر الصناعات المعرفية خياراً استراتيجياً لها لتحقيق التنويع الاقتصادي. وفي هذا الإطار أولت وزارة الصناعة والتجارة اهتماما بالغا بالصناعات المعرفية والتقنيات الحديثة، ويأتي هذا الاهتمام في وقت يشهد العالم نمواً مطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد، إذ أصبح الاستثمار في المعرفة أحد أهم عوامل الإنتاج. وإن التوجهات المستقبلية لقطاع الصناعة في الجزائر تدعم عملية التنمية المستدامة والمتوازنة بالإضافة إلى تعزيز المنشآت الصناعية ورفع إنتاجيتها وتنافسيتها وتوفير الآليات التقنية والإدارية والمالية الداعمة لقيامها وإيجاد حاضنات للتطوير والابتكار . أنظر: عادل رضوان، دور الابتكار في دعم التنمية الصناعية في الجزائر،رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، شعبة علوم اقتصادية ،2011-2012،ص133)

10- محمود الخالدي ، " التفكير " ، مكتبة الرسالة الحديثة ، الأردن 1988 ، ص 101 .